الأمم المتحدة
A/HRC/57/70

الجمعية العامة

Distr.: General
31 December 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والخمسون
9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024
البند 9 من جدول الأعمال
العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة والناشئة

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي*

موجز

في هذا التقرير، يقدم فريق الخبراء العامل المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ملخصات موجزة عن تنظيم ووقائع دورته الثالثة والثلاثين المعقودة في أديس أبابا، ودورته الرابعة والثلاثين المعقودة في جنيف. وينصب تركيزه بعد ذلك على موضوع "إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة والناشئة".

ويبحث الفريق العامل آثار الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة والناشئة على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وهو يتناول بالتحليل أشكال التحيز العنصري وغيره من أشكال التحيز المتأصلة وحالات سوء الاستخدام الموثقة والأثر التمييزي الفعلي والمحتمل على حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وكذلك الإمكانات الإيجابية، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد وجد الفريق العامل فجوة مقلقة بين انتشار نظم الذكاء الاصطناعي واتساع نطاق تطبيقها وبين تنفيذ آليات حوكمتها. ويمكن للتحيزات وانعدام الشفافية في البيانات والخوارزميات المستخدمة في تصميم هذه النظم أن تسفر عن آثار سلبية غير متناسبة على السكان

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد انقضاء الموعد النهائي بغية تضمينه أحدث المعلومات.

الرجاء إعادة الاستعمال

المنحدرين من أصـــل أفريقي، لا ســـيما فيما يتعلق بحماية حقوقهم الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية وإعمالها. وكل ذلك يُتجاهَل بشكل منهجي من جانب الجهات التنظيمية العامة والخاصة على حد سواء، مما يســـهم في عدم احترام الالتزامات التي يقتضـــيها القانون الدولي لحقوق الإنســـان، الأمر الذي يهدد بمضـــاعفة العنصـــرية المتأصـــلة في هذه النظم وتطبيعها وتفاقم التمييز العنصـــري وأوجه عدم المســـاواة القائمة. ويختتم الفريق العامل تقريره بالتوصية باتخاذ عدة تدابير على الصعد الدولي والوطني والمؤسسي بشـــأن الاســـتخدام الإيجابي وغير التمييزي للرقمنة والذكاء الاصـــطناعي في ســـياق الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

أولاً- مقدمة

1- يقدَّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس 26/54. وفي التقرير، يقدم فريق الخبراء العامل المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ملخصات موجزة عن تنظيم ووقائع دورتيه الثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين. ويستند القسم المواضيعي من التقرير إلى المشاورات التي أجراها الفريق العامل مع مختلف الأطراف المعنية والشركاء وإلى البحوث التي أجراها الفريق العامل.

2- وفي إطار التحضير لهذا التقرير، أرسل الفريق العامل دعوة يلتمس فيها موافاته بتقارير خطية من الدول والمجتمع المدني. وقد عقد أيضاً مشاورة افتراضية في 23 تموز/يوليه 2024 مع خبراء متخصصين في مختلف مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة والناشئة.

3- وفي التقرير، يشدد الفريق العامل على أن الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، رغم أنها محايدة وموضوعية بطبيعتها، تخضع لتصورات ومنظورات وآراء ومواقف الأشخاص الذين يصممون تلك التكنولوجيات ويطورونها وينشرونها. ومن ثم، ينبغي للنظم التنظيمية الخاصة بهذه التكنولوجيات وإعدادها أن تشمل مشاركة وخبرة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي على نحو أوفى، وأن تضمن لهم، بالإضافة إلى إمكانية وصولهم إليها، القدرة على المساهمة في تشكيل الحوار المتعلق بهذه التكنولوجيات وطرح الأسئلة بشأنها. وفي هذا الصدد، يوصي الفريق العامل باتخاذ تدابير ستستلزم وضع تصور جديد لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها بهدف كفالة إيجاد الضمانات الملائمة وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

4- ويتوجه الفريق العامل بالشكر إلى الدول وممثلي المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني على إسهاماتهم في هذا التقرير.

ثانياً- الدورتان المعقودتان خلال الفترة قيد الاستعراض

5- عقد الفريق العامل دورته الثالثة والثلاثين في أديس أبابا، في الفترة من 4 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، في جلسات مغلقة، ودورته الرابعة والثلاثين في جنيف، في الفترة من 22 إلى 26 نيسان/أبريل 2024، في جلسات مغلقة أيضاً. وقد عُقدت دورة نيسان/أبريل في جلسات خاصة عملاً بقرار اتخذه الفريق العامل بأن يعكس ترتيب دورتيه الخاصة والعامة، ابتداء من عام 2024، بغرض مواءمة الدورة الخاصة مع الجدول الزمني للدورة السنوية للمنتدى الدائم المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وذلك لتعزيز التعاون والتكامل.

ألف- الدورة الثالثة والثلاثون

6- عقد الفريق العامل دورته الثالثة والثلاثين في أديس أبابا، في الفترة من 4 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، في جلسات خاصة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تُعقد فيها دورة للفريق العامل خارج جنيف ونيويورك. وقد اختار الفريق العامل أديس أبابا بالأساس لمواصلة تعزيز التعاون والتآزر بينه وبين الاتحاد الأفريقي بشأن اثنتين من الأولويات الحالية للفريق العامل، وهما العدالة العرقية والعدالة التعويضية، بالاستناد إلى العمل السابق المضطلع به مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومديرية المواطنين والشتات التابعة للاتحاد الأفريقي، والتواصل مع الأطراف المعنية الرئيسية الأخرى في المنطقة، والاستفادة من مشاركة واسعة النطاق من جانب الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والمجتمع المدني الأفريقي. وقد اجتمع الفريق العامل، إضافة إلى جدول أعماله الداخلي للتخطيط والرصد والتقييم،

مع مفوضـــة اللجنة الأفريقية المنتهية ولايتها والمقررة الخاصـــة المعنية باللاجئين وملتمســـي اللجوء والمهاجرين والنازحين داخلياً في أفريقيا، وناقش معها الشواغل المشتركة بشأن أوضـاع المهاجرين الأفارقة في أمريكا الشمالية، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك أوضـاع الساعين للسفر إلى أوروبا. وفي هذا السـياق، عقد الفريق العامل أيضـاً مشـاورة افتراضـية مع الشـبكة الإقليمية للتنمية ومناهضـة العنصرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واجتماعاً شخصياً مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني لإطلاعها على ولاية الفريق العامل، وتبادُل الأفكار والاستراتيجيات بشأن الأولويات المشتركة، واستكشاف فرص التعاون لدعم العمل المناهض للعنصـرية في المنطقة. وعقد الفريق العامل أيضـاً اجتماعات ثنائية مع نائب الممثل الإقليمي للمكتب الإقليمي لشـرق أفريقيا التابع لمفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان؛ والممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي؛ والموظف الرئيسي للشؤون السياسية بمكتب المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي؛ ومفوض اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسـان والشـعوب؛ ورئيس مديرية المواطنين والشـتات التابعة للاتحاد الأفريقي. وعقدت رئيسـة الفريق العامل، باربرا ج. رينولدز، اجتماعاً افتراضياً مع نائبة الأمين العام في 8 كانون الأول/ديسمبر 2023. وفي إطار الدورة أيضاً، اشترك الفريق العامل مع أستاذ بجامعة ويسترن كيب، جون مارك إيبي، وأستاذ بجامعة أديس أبابا، مسنبيت أسيفا، في تنظيم واستضـافة ندوة عن الهجرة، بالحضـور الشـخصـي وعبر الإنترنت، من قاعة راس ميكونين بجامعة أديس أبابا، بمشـــاركة كلية الحقوق بجامعة أديس أبابا؛ وكلية الحقوق بجامعة ويســـترن كيب؛ والمركز الأفريقي للعدالة الجنائية والعابرة للحدود الوطنية؛ ومركز جبر الأضـــرار في أفريقيا التابع لجامعة فري ستيت بجنوب أفريقيا. وتضمنت الندوة عروضاً إيضاحية قدمها ممثلون من عدة جامعات وكبير مستشاري شؤون الهجرة في الاتحاد الأفريقي، والتي كانت بمثابة مدخلات لبحوث الفريق العامل الجارية بشأن قضايا الهجرة التي تؤثر على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

باء- الدورة الرابعة والثلاثون

7- عقد الفريق العامل دورته الرابعة والثلاثين في جنيف، في الفترة من 22 إلى 26 نيســـان/أبريل 2024، في جلسات خاصة. وتضمنت الدورة اجتماعات مع كيانات الأمم المتحدة العاملة في مجالات التركيز المشتركة، كما تضمنت أجزاء لبلورة جهود التعاون الاستراتيجي والدعوة والشراكة الخاصة بالفريق العامل على الصـــعيد الإقليمي. والتقى الفريق العامل بممثلي منظمة الصـــحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، وعَقَد مشاورات غير رسمية مع وفد من أستراليا. واستعرض الفريق العامل مشاريع الاستراتيجيات الإقليمية بعد تعيين جهة تنســـيق لكل اســـتراتيجية في دورته الثالثة والثلاثين واتفق على نُهُج التنفيذ. واسـتعرض أيضـاً مشـروع المخطط العام لهذا التقرير، والمذكرة المفاهيمية وخطة العمل المتعلقتين بالدورة الخامسـة والثلاثين، التي سـينصـب تركيزها على موضـوع العدالة التعويضـية والأشـخاص المنحدرين من أصل أفريقي. واستعرض الفريق العامل المنهجيات والدروس المستفادة من الزيارات القطرية الثلاث السابقة وأساليب عمله، بهدف وضع ما يُتفق عليه من تغييرات في صيغته النهائية في دورته السادسة والثلاثين.

ثالثاً- أنشطة الفريق العامل (آب/أغسطس 2023 - تموز/يوليه 2024)

8- في تموز/يوليه 2023، أجرى فريق الخبراء العامل المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي مشاورات عبر الإنترنت مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومع الأعضاء السابقين في الفريق العامل. واسترشد الفريق العامل بالمشاورات في إعداد تقريره المعنون "تيسير الرحلة من الخطابة إلى الواقع"[(1)]، الذي ركز على العمل الذي اضـــطلع به على مدى 20 عاماً منذ إنشـــاء الفريق

(1) A/HRC/54/71.

العامل، وحالة تنفيذ توصيات الفريق العامل القطرية والمواضيعية، وإنجازاته، وتوصياته للمستقبل. وتلقى الفريق العامل أيضاً معلومات من الدول استجابة لدعوة كانت قد وُجهت لتقديم مدخلات لذلك التقرير.

9- وفي أيلول/سبتمبر 2023، خلال الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، قدمت رئيسة الفريق العامل التقريرين عن الزيارة القطرية التي قام بها الفريق العامل إلى أستراليا في الفترة من 12 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2022[2]، وعن زيارته القطرية إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الفترة من 18 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2023.[3] وقدمت الرئيسة أيضاً التقرير السنوي الموحد للفريق العامل، الذي يركز على التمكين الاقتصادي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي[4] ويلخص استنتاجات وتوصيات الدورة الثانية والثلاثين للفريق العامل التي ركزت على الموضوع نفسه، والتقرير السابق ذكره المعنون "تيسير الانتقال من الخطابة إلى الواقع".

10- وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، قدمت رئيسة الفريق العامل التقرير السنوي الموحد المذكور أعلاه[5]. وشاركت أيضاً في حوار تفاعلي.

11- وشاركت رئيسة الفريق العامل في الدورة الحادية والعشرين للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، التي عقدت في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر ومن 20 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وأطلعت المشاركين على حالة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في سياق التقدم المحرز في تنفيذ العقد الدولي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وعلاوة على ذلك، واصل الفريق العامل، من خلال مشاركة رئيسته، تعاونه في صياغة إعلان الأمم المتحدة بشأن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وشاركت الرئيسة أيضاً في الدورة الثانية والعشرين للفريق العامل الحكومي الدولي التي عُقدت في جنيف في الفترة من 20 إلى 24 أيار/مايو 2024، حيث عرضت ما قدمه الفريق العامل من مساهمات إضافية فيما يتعلق بعملية صياغة الإعلان.

12- وقام الفريق العامل بزيارتين قطريتين لتقصي الحقائق في النرويج في كانون الأول/ديسمبر 2023 وفي كولومبيا في أيار/مايو 2024. وسيُعرض التقرير المتعلق بزيارة النرويج[6] على مجلس حقوق الإنسان في عام 2024 والمتعلق بكولومبيا في عام 2025.

13- وفي 15 و16 كانون الثاني/يناير 2024، شاركت رئيسة الفريق العامل وعضوة أخرى في الفريق العامل هي بينا دي كوستا، كمناظرتين في حلقة نقاش في الاجتماع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن العقد الدولي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وخلال حلقة النقاش التي ركزت على مسألة الاعتراف، أدلت رئيسة الفريق العامل ببيان أعربت فيه عن قلقها إزاء تغييب الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومحدودية أصواتهم وفعاليتهم. وخلال حلقة النقاش التي ركزت على مسألة العدالة، أشارت السيدة دي كوستا إلى أنه حتى الآن، لم يوجه أي بلد من بلدان آسيا والمحيط الهادئ دعوة إلى الفريق العامل لزيارته أو يرُد على أي طلب أرسله الفريق العامل لموافاته بمعلومات، وأن ذلك يبين مدى انتشار التمييز العنصري الذي يتجلى في إنكار وجود الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة.

(2) A/HRC/54/67/Add.2.

(3) A/HRC/54/67/Add.1.

(4) A/HRC/54/67 وA/HRC/54/67/Corr.1.

(5) انظر الوثيقة A/78/277.

(6) انظر الوثيقة A/HRC/57/70/Add.1.

14- وفي 11 نيسان/أبريل 2024، شاركت الرئيسة في اجتماعات ركزت على التعاون، وفي تبادل للآراء مع اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب ومع جهات أوروبية معنية أخرى، نظمته المفوضية الأوروبية وعُقد في ستراسبورغ، فرنسا.

15- واستمر الفريق العامل في بعث الرسائل إلى الدول المعنية بشأن حالات التمييز العنصري التي يواجهها الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي.

16- وقامت الرئيسة بما يلي، ضمن أنشطة أخرى:

(أ) إلقاء كلمة رئيسية في حلقة دراسية شبكية عن المشاركة في إيجاد حلول للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في سياق الاعتراف والعدالة والتنمية، نظمها المركز الأفريقي الأسترالي للدعوة (11 آب/أغسطس 2023)؛

(ب) المشاركة كمناظِرة في اجتماع افتراضي عن شهادات شخصية أدلى بها أشخاص منحدرون من أصل أفريقي فروا من أوكرانيا، نظمه الفريق العامل ومؤسسة People of African Descent Link (31 آب/أغسطس 2023)؛

(ج) تسجيل رسالة فيديو، صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 كانون الأول/ديسمبر 2023)؛

(د) تقديم عرض إيضاحي بالفيديو أثناء فعالية جانبية عقدت في الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان بعنوان "مكافحة العنصرية العالمية: تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان"، نظمته مجموعة من المنظمات غير الحكومية (25 آذار/مارس 2024)؛

(هـ) المشاركة كمناظِرة في فعالية جانبية عُقدت في الدورة الثالثة للمنتدى الدائم المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان كجزء لا يتجزأ من العقد الدولي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، نظمتها مجموعة من المنظمات غير الحكومية (16 نيسان/أبريل 2024)؛

(و) المشاركة كمناظِرة في اجتماع افتراضي يركز على مساهمة الحق في التنمية في مكافحة التمييز، بما فيه التمييز العنصري، نظمه الفريق العامل المعني بالحق في التنمية (15 أيار/مايو 2024)؛

(ز) المشاركة كمناظِرة في اجتماع افتراضي عن الحوارات الخاصة بمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ركز على التمكين الاقتصادي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في إطار الهيكل المالي والحوكمة والنظم النقدية والمالية العالمية، نظمه معهد Geledés – Instituto da Mulher Negra (7 حزيران/يونيه 2024)؛

(ح) المشاركة كمناظِرة في مؤتمر بعنوان "تأمين حقوق الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي في حيازة الأراضي في أمريكا اللاتينية والكاريبي: مسار فعال للعمل في مجال الحفظ وتغير المناخ"، نظمه معهد الحقوق والموارد وآخرون وعُقد في بوغوتا في الفترة من 11 إلى 14 حزيران/يونيه 2024؛

(ط) المشاركة كمناظِرة في اجتماع افتراضي، أثناء فعالية جانبية عُقدت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024، بشأن تعزيز دور الفئات الرئيسية والأطراف المعنية الأخرى في مكافحة العنصرية العالمية (17 تموز/يوليه 2024).

17- وشملت الأنشطة التي اضطلع بها أعضاء آخرون في الفريق العامل ما يلي:

(أ) السيدة دي كوستا:

'1' تنظيم ورئاسة اجتماع بين الفريق العامل وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، عُقد في كانبيرا ونوقشت فيه الخطط المقررة في إطار كلتا الولايتين للسنوات الخمس المقبلة (16 تشرين الأول/أكتوبر 2023)؛

'2' تقديم عرض إيضاحي عن ولاية الفريق العامل وعمله في مؤتمر في أستراليا (كانون الأول/ديسمبر 2023)؛

'3' تقديم عرض إيضاحي عن ضحايا الاتجار والناجين منه في الاجتماع السادس لفريق الخبراء الفنيين المعني بالعودة وإعادة الإدماج التابع لعملية بالي، بدعوة من المنظمة الدولية للهجرة وحكومة أستراليا (آذار/مارس 2024)؛

'4' المشاركة كمناظِرة، مع رئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة هيلين كلارك ومع شارون فريل الزميلة الشرفية بمجلس البحوث الأسترالي وأستاذة مادة الإنصاف في مجال الصحة، في فعالية رفيعة المستوى عن كيفية بناء مستقبل أوفر صحة للجميع، عُقدت في الجامعة الوطنية الأسترالية، ناقشت خلالها قضايا الهجرة واللجوء والعنصرية ضد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، مع التركيز على الفريق العامل (نيسان/أبريل 2024)؛

'5' تقديم عمل الفريق العامل، مع شاين تشوي، في مؤتمر عقدته المجلة النسوية الدولية للسياسات ومناصرة المرأة الأفريقية المعنونة *International Feminist Journal of Politics and Feminist Africa* في مابوتو، من خلال ورقة عن التعليم المناهض للعنصرية في آسيا والمحيط الهادئ ومشاركة الآليات الدولية لحقوق الإنسان من أجل حقوق الأفارقة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي (تموز/يوليه 2024)؛

'6' إلقاء الكلمة الرئيسية في مؤتمر مستقبل التنمية، الذي نظمته رابطة دراسات التنمية في أستراليا بجامعة ملبورن، حيث قدمت ورقة عن الشعور باليأس والعنصرية، وتكلمت أيضاً عن إزالة الفكر الاستعماري من المناهج الدراسية في أستراليا وسائر منطقة آسيا والمحيط الهادئ (تموز/يوليه 2024)؛

'7' المشاركة كمناظِرة في مناقشة عن حقوق الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، نظمتها كلية كورال بيل لشؤون آسيا والمحيط الهادئ، الجامعة الوطنية الأسترالية (16 تموز/يوليه 2024)؛

'8' المشاركة كمناظِرة في جلسة عن موضوع "المقاومة والسلطة والنظام الأخلاقي العالمي الجديد"، عُقدت خلال ندوة بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس قسم العلاقات الدولية في الجامعة الوطنية الأسترالية؛ وتكلمت عن العنصرية والاستعمار وتغييب الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي عن الحرب في الأرض الفلسطينية المحتلة (18 تموز/يوليه 2024)؛

(ب) كاثرين س. ناماكولا:

'1' المشاركة كمديرة للنقاش في ندوة عُقدت بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت عن موضوع "توحيد أفريقيا للعمل على النهوض بالعدالة التعويضية"، تَمثَّل هدفها العام في تعزيز الحوار والعمل لتحقيق العدالة التعويضية في أفريقيا وعُقدت في إطار افتتاح مركز جبر الأضرار في أفريقيا بجامعة فري ستيت (حزيران/يونيه 2024)؛

'2' مواصلة العمل مع مكتب جبر الأضرار التابع للاتحاد الأفريقي، حيث ينصب التركيز الحالي على تأمين التمويل من خلال الحوار مع الممولين.

رابعاً- إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة والناشئة

18- أدت الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، والعمليات المرتبطة بهم، إلى حدوث تحولات كبيرة في جميع قطاعات المجتمع تقريباً. وتتميز التكنولوجيات الجديدة والناشئة عموماً بالسمات الخمس التالية: الحداثة الجذرية؛ والنمو السريع نسبياً؛ والاتساق؛ والتأثير البارز؛ وعدم اليقين والغموض[7]. وتوفر هذه السمات الأساس لتعريف أي تكنولوجيا جديدة وناشئة بأنها:

> تكنولوجيا جديدة جذرياً ذات نمو سريع نسبياً تتميز بدرجة معينة من الاتساق تدوم عبر الزمن ولها قدرة على إحداث أثر كبير في المجال الاجتماعي والاقتصادي (المجالات الاجتماعية والاقتصادية) يمكن ملاحظته من واقع تكوين الجهات الفاعلة والمؤسسات وأنماط التفاعلات فيما بينها، ومن عمليات إنتاج المعارف المرتبطة بها[8].

19- وينبغي أن يُفهم الذكاء الاصطناعي على أنه تكنولوجيا واحدة ضمن تكنولوجيات جديدة وناشئة عديدة. وتنطوي الرقمنة والذكاء الاصطناعي على إمكانات هائلة لأتمتة وتعزيز صنع القرار والسلوك البشريين. وسرعان ما أصبح تأثيرهما على القطاعات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واضحاً بجلاء، مما يثير تساؤلات ومخاوف كبيرة بشأن حقوق الإنسان والأخلاقيات، حيث إن استخدام تلك التكنولوجيات واستغلالها وإساءة استخدامها يمكن أن يؤدي، بدون قصد أو بقصد، إلى استحداث تحيزات ومظاهر تمييز وإدامتها وتفاقمها في جميع القطاعات والمجتمعات المحلية والمجتمعات تقريباً. فالرقمنة والذكاء الاصطناعي لهما أثر مضاعف، حيث يتسع نطاقهما ومدى انتشارهما بسرعة أكبر مع كل تجديد متوالٍ يطرأ على تصميمهما ونشرهما، سواء كان ذلك للخير أم للشر. ومن ثم، فإن تأثيرهما ليس إجمالياً فحسب بل تراكمياً أيضاً، حيث إن كل استخدام وتكييف وتطبيق متوالٍ لتكنولوجيا سابقة يبني على ما هو موجود بالفعل بطرق متعددة وبشكل أسرع وأكبر.

20- وعلى الرغم من أن الرقمنة والذكاء الاصطناعي محايدان وموضوعيان بطبيعتهما، فإن تصميمهما وتطويرهما ونشرهما يتولاه بشر. والبشر لديهم تصورات ومنظورات وآراء ومواقف تجاه كل قضية. ومن ثم، فإنهم ذاتيون متأصلون ومتحيزون بطبيعتهم ولديهم القدرة على أن يكونوا إما تمييزيين ومؤذيين أو منصفين وداعمين لسائر البشر. وهم يدمجون تلك القدرات بوعي أو بدون وعي في التكنولوجيات الرقمية، التي تقوم بدورها بأتمتة أو زيادة القدرات. ومن ثم، تعد الآثار الأخلاقية للتكنولوجيات الرقمية وتداعياتها على البشر والبيئة البشرية مجال اهتمام بالغ الأهمية. وأشار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في خطابه الذي ألقاه في 12 تموز/يوليه 2023 في فعالية جانبية رفيعة المستوى عقدت خلال الدورة الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، إلى أن "أي حل، أو أي قاعدة تنظيمية، يجب أن يرتكز على احترام حقوق الإنسان لكي يكون فعالاً وإنسانياً ويضع الناس في قلب

(7) Daniele Rotolo, Diana Hicks and Ben R. Martin, "What is an emerging technology?", *Research Policy*, vol. 44, No. 10 (December 2015); Oleg Litvinski, "Emerging technology: toward a conceptual definition", *International Journal of Trade, Economics and Finance*, vol. 9, No. 6 (December 2018); and Winston & Strawn LLP, "Law glossary: what is emerging technology?" (2024), available at https://www.winston.com/en/legal-glossary/emerging-technology.

(8) Rotolo, Hicks and Martin, "What is an emerging technology?", p. 13.

تطوير التكنولوجيات الجديدة"[9]. وقد أشارت لجنة الشؤون الاجتماعية والصحة والتنمية المستدامة التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا إلى أن الذكاء الاصطناعي "يهدف إلى أن يحل محل البشر في المهام الذهنية الشاقة وليس في المهام البدنية"، وأن المهام البدنية كانت مستهدفة في موجات سابقة من الأتمتة واستخدام الروبوتات[10]. وفيما يخص الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي الذين يواجهون بشكل اعتيادي عنصرية مؤسسية وهيكلية ونظامية، سواء في إطار استخدام التطبيقات العادية أو نتيجة خوارزميات معقدة، فإن بيئة الرقمنة والذكاء الاصطناعي تنطوي على إمكانية إخفاء التمييز وتسريعه وتكثيفه وتوسيع نطاقه وتعميقه بينما تبدو محايدة وحتى خيِّرة عند مقارنتها بالممارسات العنصرية غير الرقمية في العصور السابقة. وهي تهيئ كذلك فرصاً غير مسبوقة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

21- وعلى الرغم من أن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تسهم في إيجاد حلول للمشاكل المجتمعية، فإن طبيعتها التي لا يمكن التنبؤ بها واستخدامها غير المنضبط وصعوبة تفسيرها، وتجليات تحيزات البيانات أو تضخيمها، كلها تثير مخاوف مختلفة بشأن الخصوصية والأمن والإنصاف وحقوق الإنسان وحتى الديمقراطية. وتبين دلائل متزايدة أن التكنولوجيات الحالية والناشئة قد لا تؤدي فحسب إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، بل أيضا قد تُميِّز وتستهدف مجتمعات مهمشة. وتتأثر المجتمعات المنمطة عرقياً أكثر من غيرها تأثراً سلبياً بالمراقبة والتنميط (القائم على البيانات) والتمييز عبر الإنترنت وغير ذلك من انتهاكات الحقوق الرقمية. وعلى الرغم من أن هذه التكنولوجيات تُنشر بشكل متزايد لمعالجة المشاكل الاجتماعية المعقدة، فإن أثرها على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي يُتجاهل بشكل منهجي.

ألف- مشاورة افتراضية مع خبراء في مجال الذكاء الاصطناعي

22- عقد الفريق العامل مشاورة افتراضية في 23 تموز/يوليه 2024 مع خبراء في التكنولوجيا يعملون في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة والناشئة. وهيأت المشاورة فرصة لمناقشة مسألة التنميط العرقي وحالات سوء الاستخدام الموثقة، والأثر التمييزي الفعلي والمحتمل للرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة والناشئة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

23- وقد ركَّز كوفي تاكيي أسانتي، كبير باحثي معهد البحوث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية بجامعة غانا، على الاستقلال الاقتصادي الأفريقي في عصر الذكاء الاصطناعي والرقمنة، فسلط الضوء على الإمكانات الثورية للذكاء الاصطناعي والرقمنة، وأوضح أن ذلك ينطوي على مخاطر بالإضافة إلى تعزيز الكفاءة والإنتاجية. وقال نقلاً عن تقرير صدر في عام 2024، إنه بحلول عام 2030، من المتوقع أن يسهم الذكاء الاصطناعي بمقدار 15,7 تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وإن الصين وأمريكا الشمالية ستحققان أكبر المكاسب[11]. وقال كذلك إنه من أصل المبلغ المذكور البالغ 15,7

(9) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2023/07/artificial-intelligence-must-be-grounded-human-rights-says-high-commissioner.

(10) "Artificial intelligence and labour markets: friend or foe?" (2020), citing Ekkeharad Ernst, Rossana Merola and Daniel Samaan, "The economics of artificial intelligence: implications for the future of work" (Geneva, International Labour Organization (ILO), 2018). Available at https://pace.coe.int/en/files/28738/html.

(11) PwC, "Sizing the prize: what's the real value of AI for your business and how can you capitalise?" (2017). ووفقاً للأرقام الواردة في التقرير، يُتوقع أن تشهد الصين مكاسب تصل إلى 26 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي؛ وفي أمريكا الشمالية، يُتوقع أن تبلغ المكاسب نسبة 14,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تريليون دولار، يمكن توليد 1,2 تريليون دولار في أفريقيا[12]. وفي أفريقيا، يمكن لقطاعات كثيرة، منها الصحة والزراعة والمياه والطاقة النظيفة، أن تستفيد من تطبيق الذكاء الاصطناعي. ويمكن لتطبيق الذكاء الاصطناعي أن يسهم في تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وأهداف التنمية المستدامة. ويتركز تطوير الذكاء الاصطناعي حالياً في الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد افتتحت بعض الجامعات في أفريقيا، منها جامعة بريتوريا وجامعة ماكيريري وجامعة كوامي نكروما للعلوم والتكنولوجيا، مختبرات للذكاء الاصطناعي، كما قام المعهد الأفريقي لعلوم الرياضيات بإنشاء برامج ماجستير و/أو دكتوراه في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والرياضيات وعلوم البيانات. وافتتح العديد من شركات التكنولوجيا الكبرى المتعددة الجنسيات مختبرات للذكاء الاصطناعي في أفريقيا، منها مايكروسوفت في نيروبي عام 2020، وغوغل في أكرا عام 2018، وآي بي إم في نيروبي عام 2018 وفي جوهانسبرغ عام 2016. وقد ظهر عدد متزايد من الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، وإن كانت معزولة وصغيرة الحجم، في جميع أنحاء القارة. وفي غانا، أسفرت مبادرات الذكاء الاصطناعي والرقمنة عن إنشاء بطاقة غانا (Ghana Card)، وهي بطاقة هوية وطنية بيومترية متعددة الأغراض للمعاملات اليومية الإلكترونية والمادية؛ وإنشاء نظام رقمي للعناوين؛ وتوصيل المنتجات الطبية بالطائرات المسيَّرة؛ وإقامة نظم ذكاء اصطناعي لمساعدة المزارعين على تتبع أنماط الطقس. ومن بين التحديات التي تواجه تطوير الذكاء الاصطناعي في أفريقيا انخفاض الاستثمار في البحث والتطوير ونقص المهارات ذات الصلة؛ وهناك حاجة إلى سياسات داعمة وبنية تحتية قوية لتمكين أفريقيا من الاستفادة الكاملة من الذكاء الاصطناعي[13]. فغالبية البلدان الأفريقية تنقصها القدرة المالية والتكنولوجية والمؤسسية اللازمة لدفع عجلة التطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك نتيجة ما تسببه المصالح الإمبريالية الأجنبية من تقويض للتنمية في القارة، بما في ذلك من خلال الهيكل المالي الدولي، مما أسهم في سحب الاستثمار من قطاعات اجتماعية مثل التعليم.

24- وركز جو أتكينسون، من جامعة ساوثهامبتون، على حقوق الإنسان في العمل في عصر الذكاء الاصطناعي. وذكر أن الحوكمة المسترشدة بالذكاء الاصطناعي واتخاذ القرارات الخوارزمية ظهرت كشكل جديد من أشكال "الحوكمة بالأرقام" في القطاعين العام والخاص على السواء. وأصبحت الحكومات تستخدم تقنية اتخاذ القرارات الخوارزمية في طائفة واسعة من القرارات المتعلقة بالعمل الشُّرَطي والهجرة والإسكان والضمان الاجتماعي. وهذه تستخدمها أيضاً الشركات للإعلانات والتوصيات الموجَّهة والتسعير الشخصي. وشرح السيد أتكينسون بالتفصيل استخدام الذكاء الاصطناعي في الأتمتة والإدارة الخوارزمية في مجالات مثل التوظيف، بما في ذلك في مراحل الفرز الأولي وتصفيات السير الذاتية وتحليل المقابلات الشخصية؛ وفي تخطيط المسارات وجدولة تخصيص الموارد (مثلاً في المنصات أو التطبيقات)؛ وفي التقييم، لرصد المهام والأداء من خلال التصنيفات والتقييمات الخوارزمية (مثلاً في مراكز الاتصال)؛ وفي مجال الانضباط، لأغراض إيقاف العمال ذوي الإنجاز المنخفض عن العمل وتغيير الوصول إلى المناوبات، ضمن أمور أخرى؛ وفي حالات الفصل والاستغناء التي يمكن أن تتأثر بالاعتماد على المقاييس الخوارزمية. ويمكن أن تؤدي الأتمتة في نهاية المطاف إلى مستوى من تدمير الوظائف وندرة العمل يقوض الحق في العمل، وفي هذه الحالة سيلزم وضع سياسات مصممة لحماية الحق في العمل. وقد تستلزم هذه الحماية فرض قيود على أتمتة مهام أو وظائف محددة؛ ووضع سياسات توزع العمل على عدد أكبر من الأشخاص؛ ووضع مخططات لضمان الوظائف. وتهدد التكنولوجيا أيضاً المساواة في العمل: فالإدارة الخوارزمية تشكل تهديداً خطيراً للحق في عدم التمييز. وقد ينبع التهديد من افتراضات أو تحيزات

(12) انظر https://www.un.org/africarenewal/magazine/march-2024/artificial-intelligence-and-africa.

(13) المرجع نفسه.

المهندسين؛ والبيانات غير الدقيقة أو غير المكتملة، مما يؤدي إلى حدوث أخطاء أو تحيزات؛ وتكرار أوجه عدم المساواة القائمة أو تضخيمها. وتسوء المشكلة بسبب الافتقار إلى الشفافية والمساءلة في تصميم وتنفيذ الأدوات الخوارزمية. وتشكل التكنولوجيا أيضاً تهديداً للحق في ظروف عمل عادلة ومنصفة بطرق عديدة. فالإدارة الخوارزمية تقوض الظروف العادلة بإتاحة الفرصة لتجنب الحماية التي يقتضيها قانون العمل. وتسببت المراقبة وتكثيف العمل في إيجاد مخاطر على الصحة والسلامة، ورفعت مستوى السيطرة على العمال وإخضاعهم. وأتاحت أيضاً الاستغناء عن المهارات في العمل؛ والأثر العام هو معاملة العمل كسلعة وتجريده من إنسانيته.

25- وركز إيزاك نتي أساري، أستاذ في مركز بحوث الأمن السيبراني التطبيقية بجامعة إنديانا، مستنداً إلى ورقة بحثية ليوهان غالتونغ صادرة عام 1969 عن العنف والسلام وبحوث السلام بعنوان "Violence, peace and peace research"[(14)]، على تطبيق السلام الإيجابي في بناء آليات الحوكمة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة. وشدد على المفهوم القائل إن التكنولوجيا ما هي إلا نتاج المجتمع الأساسي الذي نشأت فيه، الذي يشمل المواقف والهياكل والمؤسسات. وحذَّر من أن عدم المساواة في الأدوات والنظم التكنولوجية المعاصرة يستند إلى توطيد السلطة في الاقتصاد الرقمي في يد قلة من شركات التكنولوجيا، وأن ذلك أمر متوقع في ظل هذه البيئة البدائية من عدم المساواة الهيكلية. والتركيز العالمي الحالي على إيجاد نموذج لتخفيف الأضرار داخل المنظومة الرقمية يعالج أعراض مشكلة هيكلية أخرى، مما أدى، تبعاً لذلك، إلى تأجيج مظاهر عدم المساواة والنتائج العنيفة.

26- وركز غيفت موونزورا، خبير من كلية فيلي براندت للسياسة العامة بجامعة إرفورت، على الصحة والرعاية الصحية والتغذية والأمن الغذائي. وقد عرض نتائج بحثه وسلط الضوء على أمثلة على عدم الاستقرار في سوق العمل نتيجة الأتمتة والرقمنة في الزراعة. ففي جنوب أفريقيا، تعمل نسبة كبيرة من النساء والفتيات، ولا سيما النساء ذوات البشرة الملونة، في القوة العاملة في زراعة الموالح. وعلى الرغم من أن قطف الفاكهة ظل إلى حد كبير نشاطاً بدنياً لا يزال ينطوي على تدخل بشري، فإن الميكنة في بعض عمليات الإنتاج، مثل الفرز والتصنيف، أدت إلى شعور النساء بالخوف من فقدان وظائفهن أو فقدانها بالفعل. وقد ضاعف ذلك من مواطن الضعف القائمة من جهة العمل المؤقت وانخفاض الأجور والطبيعة الموسمية للعمل في الزراعة. ويستعاض عن العاملات في هذه القطاعات، على نحو متزايد، بعمليات إنتاج تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وفي قطاع آخر، عالجت نظم التوصيل بالطائرات المسيَّرة المستخدمة في المجال الطبي في ملاوي ورواندا بعض مشاكل صعوبة الحصول على الرعاية الصحية في المناطق النائية، مما يشكل استخداماً إيجابياً للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا. إلا أن المخاوف الأخلاقية ما زالت قائمة بسبب تجاهُل واجب العناية فيما يتعلق بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في التجارب الطبية.

باء- التحيز العنصري في قطاع التكنولوجيا

27- تعرَّض قطاع التكنولوجيا للانتقاد بسبب افتقاره إلى التنوع، وتفضيله للرجال البيض الأثرياء. فنظم الذكاء الاصطناعي الواسعة النطاق تُطوَّر بشكل حصري تقريباً في بضعة شركات ومختبرات جامعية نخبوية توظف في الغالب رجالاً بيض ولديها تاريخ من التمييز ضد "الآخرين" وإقصائهم، بمن فيهم الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي. والتكنولوجيا التي يجري تطويرها وإنتاجها في بيئات تستبعد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي بشكل غير متناسب أكثر ترجيحاً أن تكرر عدم المساواة العرقية.

(14) *Journal of Peace Research*, vol. 6, No. 3 (1969).

28- ويبدأ إنشاء نظم الذكاء الاصطناعي بالبيانات، أي استخراجها وتنظيمها ونمذجتها بعد ذلك. وكل خطوة في هذه العملية تنطوي على إمكانية إدخال أو إدامة تحيز عنصري، مما يؤثر بشكل كبير على نتائج الرعاية الصحية الخاصة بالأشخاص المنتمين إلى جماعات عرقية أو إثنية معينة. وتُدرَّب نظم الذكاء الاصطناعي على كميات هائلة من البيانات، أغلبها يخص فئات سكانية من غير السود، وهي تُستخدم لبناء نماذج للسلوك. وتبعاً لذلك، يمكن لمصممي ومطوري نظم التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي أن يدخلوا تحيزات في خوارزمياتهم، بقصد أو بدون قصد، من خلال استخدام نماذج معدة مسبقاً تتضمن تحيزات عرقية، حسبما يتضح من عجز بعض نظم الذكاء الاصطناعي التوليدية على إنشاء صور دقيقة وواقعية لأشخاص سود. وتثير طرائق حصول المطورين على هذه البيانات الهامة أسئلة أخلاقية. فإن ممارسات الحصول على البيانات كثيراً ما تفتقر إلى الشفافية، حيث توجد حالات يُحصَل فيها على البيانات دون موافقة سليمة أو من خلال وسائل استغلالية.

29- وتؤثر برمجيات التعرُّف على الأشخاص من سِمات وجوههم التي تستخدمها الحكومات والشرطة تأثيراً غير متناسب على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. فهذه البرمجيات تتعلم وتنشر روابط متحيزة بين الجماعات العرقية وبين الصفات السلبية، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة العرقية. وفي عام 2015، على سبيل المثال، اضطرت شركة غوغل إلى الاعتذار بعد أن أخطأ تطبيق التعرف على الصور الخاص بها في تسمية الأمريكيين من أصل أفريقي بأنهم "غوريلات".

30- ويمكن لممارسات المراقبة التي استخدمت في عصور الاستعباد والاستعمار، والتي لا تزال مستمرة، أن تصبح أسوأ مع استخدام الذكاء الاصطناعي. وقد أظهرت البحوث باستمرار وجود قدر أكبر من عدم الدقة في إطار تطبيق تلك الممارسات على أفراد السكان من غير البيض. وقد أدى ذلك بالفعل إلى عدة مواقف خطيرة بالنسبة للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، مثل التعرف عليهم خطأً كمشتبه بهم في جريمة ما. وما يُروى عن مستويات الضرر غير المتناسبة التي يتعرض لها الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي من برامج التعرُّف على الأشخاص من سِمات وجوههم معروف جيداً.

31- ويؤدي غياب الشفافية والمساءلة في تطوير الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم هذه المشكلات. فالعديد من نظم الذكاء الاصطناعي تتولى تطويره ونشره شركات خاصة لا تفصح عن التفاصيل الداخلية لخوارزمياتها، متذرعةً بمخاوف تتعلق بالملكية. وهذا التعتيم يجعل من الصعب على الباحثين المستقلين وصانعي السياسات والمجتمعات المتضررة أن تدقق في الخوارزميات المتحيزة وتطعن فيها. وبدون الشفافية، يكاد يكون من المستحيل مساءلة المطورين عن الآثار السلبية لتكنولوجياتهم على الفئات المهمشة. وعلاوة على ذلك، لا توجد في أحيان كثيرة آليات لمراجعة نظم الذكاء الاصطناعي أو تنظيمها بشكل فعال. وتفتقر الهيئات التنظيمية إلى الخبرة الفنية والموارد اللازمة لتقييم عدالة الخوارزميات المعقدة ودقتها. وهذه الفجوة التنظيمية تتيح لنظم الذكاء الاصطناعي المتحيزة أن تنتشر دون رادع، مما يزيد من ترسيخ الفوارق الاجتماعية والاقتصادية القائمة[15].

جيم- الإسكان والصحة والتغذية

32- على الرغم من أن التحيز العنصري والتمييز في الإسكان موثق جيداً منذ عقود، فإنه لم يتضح بعد كيف تؤثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي على إمكانية الحصول على سكن والخدمات الأساسية ذات الصلة مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، تجلى التحيز العنصري في الإسكان في انخفاض تقييم المساكن في الأحياء التي تقطنها أغلبية من السود بنسبة

(15) ورقة مقدمة من موتسي نتلوديبي كوسواني (Motse Ntloedibe-Kuswani)، من الجامعة الأمريكية بباريس.

تتراوح بين 21 و23 في المائة تقريباً مقارنة بالمساكن الكائنة في أحياء لا يقطنها السود. والبيوت الكائنة في أحياء تقطنها أغلبية من السود أكثر ترجيحاً بمقدار 1,9 ضعف أن تُقيَّم بأقل من سعر العقد مقارنةً بالبيوت الكائنة في أحياء تقطنها أغلبية من البيض[16]. وهذا النمط من الفصل السكني يمكن ملاحظته أيضاً في بلدان أخرى، مثل البرازيل.

33- وأصبح الذكاء الاصطناعي بصدد إحداث ثورة في مجال الرعاية الصحية، حيث يوفر إمكانية تعزيز دقة التشخيص وتبسيط رعاية المرضى وتحسين النتائج الصحية. فقد صُمم الذكاء الاصطناعي في البداية لإحداث ثورة في عملية اتخاذ القرارات السريرية ورعاية المرضى، وهو يعتمد اعتماداً كبيراً على مجموعات بيانات ضخمة تضم مصادر متنوعة هي: تاريخ المرضى، والسمات الجينية، وبيانات نمط الحياة وغيرها. وإذا كانت بيانات التدريب تمثل في أغلبها جماعات الأغلبية، فإن النماذج الناتجة تكون متحيزة بطبيعتها، وتنتج توصيات وتوقعات تفضل تلك الجماعات السكانية. علاوة على ذلك، فإن تلك البيانات كثيراً ما تُستخرَج وتُستخدَم دون رقابة فعالة أو أطر موافقة واضحة، مما يثير مخاوف كبيرة بشأن العدالة والإنصاف. ويمكن أن تؤدي هذه الممارسات دون قصد إلى تضمين تحيزات في نماذج الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى إدامة الفوارق في نتائج الرعاية الصحية، ويؤثر على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي على وجه الخصوص. وكثيراً ما تُترك المبادئ الأخلاقية التي توجه هذا الاستخراج والتنفيذ لتقدير المطورين بسبب وجود نقص كبير في القواعد التنظيمية. وهذه الفجوة التنظيمية تعني أن تضمين الاعتبارات الأخلاقية منذ البداية أمر بالغ الأهمية لضمان قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على إفادة المرضى بدلاً من أن تسبب الضرر. ويتضاعف هذا التحيز بسبب القرارات المتخذة في هندسة الخصائص (feature engineering) وضبط البارمترات العليا (hyperparameter tuning)، والتي قد تتجاهل العوامل الحاسمة لفهم ومعالجة الفوارق الصحية في أوساط الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

34- ويتسبب غموض هذه الخوارزميات، التي يشار إليها في كثير من الأحيان باسم "مشكلة الصندوق الأسود"، في حجب كيفية اتخاذ القرارات، مما يجعل من الصعب تحديد وتصحيح التحيزات التي تضر بالمرضى المنحدرين من أصل أفريقي. وتشير البحوث إلى أن البيانات الصحية تميل في الغالب نحو السكان البيض والذكور، مما يبين الممارسات الاجتماعية التاريخية وتحيزات المبرمجين الفردية التي تشكل نظم الذكاء الاصطناعي. وقد بحثت إحدى الدراسات الهامة بتدقيق في خوارزمية ذكاء اصطناعي معتمدة على نطاق واسع في مجال الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، وكشفت عن وجود تحيز مقلق لصالح المرضى البيض على المرضى السود الذين يعانون من نفس المرض. فقد أدى اعتماد الخوارزمية على بيانات قديمة للتكاليف إلى الإضرار بالمرضى المنحدرين من أصل أفريقي بسبب انخفاض نفقات الرعاية الصحية السابقة نتيجة تأثرها بعوامل اجتماعية واقتصادية. ونتيجة لذلك، تلقى المرضى السود عدداً أقل من التدخلات الطبية الحرجة، مما أدى إلى تفاقم الفوارق الصحية وكَشَف عن تحيزات منهجية ضد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي داخل نظم الذكاء الاصطناعي. فقد اعتمدت الخوارزمية على الإنفاق على الرعاية الصحية للتنبؤ بالاحتياجات الصحية المستقبلية. إلا أنه مع قلة فرص الحصول على الرعاية في الماضي، فإن المرضى المنحدرين من أصل أفريقي كثيراً ما كانوا ينفقون مبالغ أقل. ونتيجة لذلك، تعيَّن أن تكون حالتهم المرضية أسوأ بكثير حتى يوصَى برعاية إضافية لهم بموجب الخوارزمية[17].

(16) Jonathan Rothwell and Andre M. Perry, "How racial bias in appraisals affects the devaluation of homes in majority-Black neighborhoods" (Brookings Institution, 5 December 2022).

(17) Ziad Obermeyer and others, "Dissecting racial bias in an algorithm used to manage the health of populations", *Science*, vol. 366, No. 6464 (25 October 2019).

35- وقد كانت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تذكيراً بكل من الوعود التي يحملها الذكاء الاصطناعي والحاجة الملحة إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الجماعية والحقوق الفردية. وسلطت الأزمة الضوء على مسائل متعلقة بالوصول إلى البيانات ومشاركتها، والمسؤولية القانونية، وجودة البيانات والخوارزميات، والتكامل بين التكنولوجيا والإنسان، والحاجة إلى التعاون والتآزر فيما بين التخصصات[18].

36- وتُجرى عمليات تنظيف البيانات لتنقية مجموعات البيانات عن طريق إزالة الحالات الشاذة وإعادة تنظيم المعلومات (normalizing information). إلا أن ما يشكل حالة شاذة قد يتباين تبايناً كبيراً فيما بين المجموعات الديمغرافية. وعمليات تنظيف البيانات التي تتجاهل ظواهر شائعة في أوساط الجماعات المتنوعة من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي تزيد من تهميش الشواغل الصحية لتلك الجماعات، مما يؤدي إلى تكوين مجموعات بيانات غير مكتملة ومتحيزة لا ترصد الطيف الكامل للمشاكل الصحية التي يواجهها الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي.

37- وفي عام 2022، أنشأ الاتحاد الأوروبي فضاءً للبيانات الصحية الأوروبية باسم European Health Data Space لإنشاء إطار عمل مشترك للاستخدام الثانوي للبيانات الصحية. إلا أن الشواغل الأخلاقية ما زالت قائمة، لا سيما فيما يتعلق بممارسات موافقة المريض. ويؤدي عدم وجود موافقة مستنيرة إلى تفاقم مشاكل الخصوصية وأمن البيانات. وعلاوة على ذلك، توجد مخاطر عدم المساواة في الحصول إلى البيانات، وتفضيل المنظمات الأكبر حجماً الممولة تمويلاً جيداً على الكيانات الأصغر حجماً.

38- وكثيراً ما يتسبب نشر الذكاء الاصطناعي في الزراعة في تقويض السيادة الغذائية بإيلاء الأولوية للحلول التكنولوجية على حساب المعارف والممارسات التقليدية. فالتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي يمكن أن يتسببا في نزوح صغار المزارعين وتآكل معارف الفلاحين وتركُّز السلطة في أيدي الشركات الكبرى[19]. وهذا التحول يهدد استقلالية المجتمعات المحلية وقدرتها على إدارة نظمها الغذائية بشكل مستدام. ولذلك فإن إنشاء تكنولوجيات ذكاء اصطناعي تدمج في داخلها المعارف المحلية، وبناء القدرات المحلية لامتلاك هذه النظم وإدارتها، يمكن أن يقلل من الاعتماد على الجهات الفاعلة الخارجية.

39- وبالنظر إلى أن القطاع الخاص، حتى الوقت الراهن، هو الذي قاد غالبية أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية، فإن السلطات الوطنية العامة للرعاية الصحية ينبغي أن تتبع نهجاً استراتيجياً حيال تنسيق سياسات الرقمنة والبحث والاستثمار، وحيال إدارة البيانات الشخصية واستخدامها، بهدف ضمان الحماية الكاملة للحقوق الأساسية وتحقيق توازن سليم بين المصالح الفردية والتجارية والعامة[20].

دال- التعليم والتوظيف والتمكين الاقتصادي

40- يعد التعليم والتدريب والتوظيف والتمكين الاقتصادي، في سياق الرقمنة، وسائل وغايات في آن واحد. ويشكل التعليم والتدريب بدورهما، إلى جانب المعارف والمهارات والخبرات والمواقف التي تتمخض

(18) Committee on Social Affairs, Health and Sustainable Development of the Parliamentary Assembly of the Council of Europe, "Artificial intelligence in health care: medical, legal and ethical challenges ahead", available at https://pace.coe.int/en/files/28737/html.

(19) Friends of the Earth Europe, FIAN International and the Centre for Agroecology, Water and Resilience at Coventry University, "Remote control and peasant intelligence: on automating decisions, suppressing knowledges and transforming ways of knowing" (2023).

(20) Parliamentary Assembly of the Council of Europe, recommendation 2185 (2020), entitled "Artificial intelligence in health care: medical, legal and ethical challenges ahead".

عنهما، أساساً للتوظيف، وهما يشكلان إلى جانب التوظيف، أساساً للتمكين الاقتصادي. والإلمام بالقراءة والكتابة، بما يشمل الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، يدفع عجلة التنمية، ويمكِّن من المشاركة في سوق العمل، ويحد من الفقر، ويعزز الأداء الفردي والجماعي في غالبية مؤشـــرات التنمية الاجتماعية[21]. وفي الوقت الحالي، تتضح الفجوة التكنولوجية بجلاء، وإن كانت غير متسقة عبر بعض المنصات[22]، مما يؤدي إلى تخلف الأشـــخاص المنحدرين من أصـــل أفريقي عن الركب من جهة الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وإجادتها والتمكن منها بسبب قيود الموارد (توافر الأجهزة والقدرة على تحمل تكاليفها، وإمكانية الوصول إلى الإنترنت والحصول على الكهرباء).

41- وتوجد علاقة قوية بين الفقر ومستوى التعليم ونوعيته وكميته، وبالمقابل، بين الفقر المنمط عرقياً والتعليم المنمط عرقياً. وتتماشـى الفجوة الرقمية في التعليم بشكل عام مع هذه الفجوة القائمة. ففي الأحياء والمجتمعات الفقيرة، تقل إمكانية الوصـــول إلى التعليم الرقمي من مرحلة ما قبل المدرســـة إلى ما بعد المرحلة الثانوية بسـبب محدودية الوصـول إلى الكهرباء أو مصـادر الطاقة البديلة، وإلى الأجهزة الرقمية، والمحتوى الرقمي، وفي نهاية المطاف، إلى المعلمين وأساتذة الجامعات الذين يتمتعون هم أنفسهم بالكفاءة الرقمية. وحيثما يكون الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي أفقر من الفئات الأخرى، يؤدي التقاطع بين الفقر والعرق إلى وجود بيوت ومدارس ومجتمعات محلية محرومة من الخدمات الرقمية. وهذا يعني أن الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي يلتحقون بمستويات التعليم والتدريب الأعلى وهم أقل تأهيلاً، ويكونون تبعا لذلك أقل تأهباً للعمل في العالم الرقمي.

42- وفي مستويات التعليم الأعلى، يؤدي العرق دوراً ثلاثياً في الرقمنة واستخدام الذكاء الاصطناعي. أولاً، يوجد كم أقل بكثير من البحوث المتعلقة بمشاكل واهتمامات الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، بما فيها البحوث التي يجريها – على وجه الخصـــوص – علماء وباحثون منحدرون من أصـــل أفريقي. وتبعاً لذلك، قد تؤدي الأطر المسـتخدمة في هذه البحوث، بقصـد أو بدون قصـد، إلى اسـتحداث وإدامة أشكال التحيز والتحامل العرقية، مما يجعل البيانات التي تنتجها ضـارة بالأشـخاص المنحدرين من أصـل أفريقي. ثانياً، يعتمد الذكاء الاصـطناعي على اسـتخدام مجموعات كبيرة من البيانات؛ وتمثل ندرة البيانات الدقيقة عن الأشـخاص المنحدرين من أصـل أفريقي طبقة أخرى من التحيز. ثالثاً، تتأصـل أشـكال التحيز والقوالب النمطية بعمق في التعلم الآلي[23]، كما هو الحال في مجال التصـــوير الفوتوغرافي على ســـبيل المثال، حيث "حاولت نظم تصـوير فوتوغرافي أن تنشـئ معياراً عالمياً أو محايداً لجميع الأشـخاص، ومع ذلك انتهى الأمر بكون المعيار بشرة بيضاء"[24].

(21) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "Report of the Global Conference on promoting literacy for a world in transition: building the foundation for sustainable and peaceful societies" (Paris, 2023).

(22) Aaron Smith, "African Americans and technology use: a demographic portrait", Pew Research Center (6 January 2014); and Community Tech Network, "Digital equity for Black Americans: a racial justice issue" (6 February 2023).

(23) Ludovica Marinucci, Claudia Mazzuca and Aldo Gangemi, "Exposing implicit biases and stereotypes in human and artificial intelligence: state of the art and challenges with a focus on gender", *AI & Society*, vol. 38, No. 2 (2023); and Ryan S. Baker and Aaron Hawn, "Algorithmic bias in education", *International Journal of Artificial Intelligence in Education*, vol. 32, No. 4 (2022).

(24) Nettrice R. Gaskins, "Interrogating AI bias through digital art", Just Tech, Social Science Research Council (7 September 2022).

43- وقد قامت منظمة العمل الدولية، في تقريرها الرئيسي لعام 2021 عن *العمالة والتوقعات الاجتماعية في العالم: دور منصات العمل الرقمية في تحويل عالم العمل* المعنون *World Employment and Social Outlook: The Role of Digital Labour Platforms in Transforming the World of Work*، بتوثيق الطبيعة المتغلغلة للرقمنة والذكاء الاصطناعي في جميع جوانب العمل تقريباً في قطاعات متنوعة، مثل الزراعة والنقل والصناعة، والطبيعة المنتشرة في كل مكان لجميع أنواع منصات التعلم. وقد وجد الباحثون أدلة على أن المخاوف من التعرض لآثار الرقمنة والذكاء الاصطناعي واحتمال فقدان الوظائف لها ما يبررها في بعض المجالات. فالوظائف الروتينية معرضة بشكل خاص للتضرر من الأتمتة، وفقاً لمستويات التنمية الشاملة والثروة والتقدم التكنولوجي والصناعي للمجتمع. وأشار الباحثون أيضاً إلى أن نظم التعلم الآلي قادرة أيضاً على تحسين الأداء في المهام غير الروتينية. وتشير افتراضاتهم إلى أنه في البلدان المنخفضة الدخل، يحتمل أن تكون نسبة 0,4 في المائة فقط من إجمالي العمالة معرضة لآثار الأتمتة، مقابل 5,5 في المائة من إجمالي العمالة في البلدان المرتفعة الدخل. أما أثر تعزيز الأتمتة فهو أعلى من ذلك، إذ تتأثر نسبة 10,4 في المائة من العمالة في البلدان المنخفضة الدخل، و13,4 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل[25]. وهذا يؤثر على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

44- وتشير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية، في ملاحظتها العامة بشأن التمييز على أساس العرق واللون والأصل القومي، التي اعتمدتها في عام 2018، إلى أنه بموجب اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة) لعام 1958 (رقم 111)، يشمل مصطلح "العرق" أي تمييز ضد الجماعات اللغوية أو الأقليات التي تقوم هويتها على أساس خصائص دينية أو ثقافية أو الأصل القومي أو العرقي، حيث يعتبر "اللون" أحد الخصائص العرقية. وتقر اللجنة بالأنماط المستمرة للتمييز على أساس العرق واللون والأصل القومي.

45- وقد أشار الباحثون إلى أن أثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي على التوظيف ليس مدمراً بل تحوُّلياً، محتجين بأن آثار التعزيز المحتملة أكبر من آثار التعرض للأتمتة في غالبية البلدان، ومن ثم فهي أكثر ترجيحاً أن تغير الهياكل والأدوار وليس أن تحل محلها، وإن وُجد احتمال بفقدان بعض الوظائف[26].

46- والتنميط العرقي والتمييز العنصري في العمل، المحمَّلان بالنتائج الإيجابية أو السلبية للتعليم والتدريب المنمطين عرقياً، يبدآن في مرحلة الاستقدام للوظائف، ويتخللان القرارات المتعلقة بالتوجيه والتطوير المهني والتدريب، والمهام الوظيفية، والتقدير والمكافآت، وفي نهاية المطاف الترقية والفصل، سواء كان ذلك إرادياً أم غير إرادي. وما يزيد الوضع تعقيداً هو أن العنصرية المشهودة في مجالات الإسكان والرعاية الصحية والعدالة وغيرها من المجالات، المؤججة أيضاً بالذكاء الاصطناعي التوليدي العنصري، تتسرب إلى التعليم والتوظيف. ولذلك، ومع تزايد انتشار الرقمنة في عالم العمل، فإن أي تحيزات لدى أصحاب العمل، بما فيها التحيزات القائمة ليس على أساس العرق فحسب، بل أيضاً على أساس النوع الجنساني والعوامل الديمغرافية الأخرى، تؤثر على القرارات. ومع تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي على نطاق أوسع لتحليل البيانات وتفسيرها، فإنه ينشئ في التوظيف، بسبب التحيز غير المكتشف، قوالب نمطية وتحيزات ليست في صالح الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

(25) Paweł Gmyrek, Janine Berg and David Bescond, "Generative AI and jobs: a global analysis of potential effects on job quantity and quality", ILO Working Paper No. 96 (Geneva, ILO, 2023).

(26) انظر، على سبيل المثال، Gmyrek, Berg and Bescond, "Generative AI and jobs".

47- وقلة من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي يرثون ثروة، كما أن الفقر بين الأجيال وعبر الأجيال وما يترتب عليه من حرمان، موثق توثيقاً جيداً. ويمكن ملاحظة هذا العبء المرحَّل من مراحل التعليم إلى العمل في مستويات التمكين الاقتصادي في أوساط الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وأشكال التحيز في التعليمات الحاسوبية البرمجية وفي الخوارزميات المستخدمة في قطاعات الإسكان والمصارف والمالية والتأمين موثقة توثيقاً جيداً. وقد تناول الفريق العامل باستفاضة، في تقريره لعام 2023 بشأن التمكين الاقتصادي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، أشكال التحيز والتحامل والتمييز ضد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في القطاعات الاقتصادية والمالية والرقمية.

48- وتؤثر أوجه الإجحاف الرقمي تأثيراً شديداً على الشباب على مستوى العالم، وتسهِّل انتشار المعلومات المضللة والمغلوطة، وتقيِّد الفرص الاقتصادية وفرص النجاح للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي[27]. والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي غير ممثلين تمثيلاً جيداً في مجموعات البيانات، مما يؤثر على نظم اتخاذ القرارات الخوارزمية، ويتسبب في ضرر غير متناسب بحق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ويؤدي إلى التمييز ضدهم.

49- وتتجلى نتيجة الأوضاع المشهودة في التعليم والتوظيف والتمكين الاقتصادي بيانياً في البيانات المتعلقة ببراءات الاختراع كمؤشر للابتكار والبحث والتطوير. وتشير بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى صورة قاتمة. وفي عام 2023، أظهرت البيانات أن التكنولوجيا الحاسوبية تصدرت تسجيل براءات الاختراع في جميع أنحاء العالم، واحتلت الاتصالات الرقمية المركز الثالث. وأظهرت أيضاً أن آسيا تفوقت على كل المناطق الأخرى. وباستثناء جنوب أفريقيا، كان نمو براءات الاختراع في البلدان التي تتركز فيها أعداد كبيرة من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ضئيلاً للغاية[28]. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ما زالت تحتل المرتبة الأولى في إنتاج براءات الاختراع، فإن البيانات التاريخية تُظهر أن النسبة المئوية لبراءات الاختراع التي يمتلكها أمريكيون سود (2,7 في المائة بين عامي 2010 و2012[29]، و1,1 في المائة في عام 2021[30]) تقل كثيراً عن نسبة الأمريكيين السود من إجمالي السكان (14,4 في المائة)[31]. ومن المهم أن نلاحظ أن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، رغم تركزهم في كثير من الأحيان في مناطق غنية بالموارد، ما زالوا محرومين اجتماعياً واقتصادياً. وهذا يؤثر على معدلات مشاركتهم في الرقمنة وفي العلوم والتكنولوجيا، ومن ثم، على تقدم مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم.

هاء- الفنون والرياضة والثقافة

50- أصبحت قدرة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي أيضاً على التمتع بحقوقهم الثقافية معرضة للخطر في العصر الرقمي. فالمنصات الرقمية وخوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تولي أولوية لأنواع معينة من المحتوى عن غيرها يمكن أن تتسبب في تهميش أشكال التعبير الثقافي للمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي وإسهاماتها. وهذا التهميش الثقافي لا يؤدي فحسب إلى تقليص التنوع في الفضاءات الرقمية، بل يسهم أيضاً في محو الهويات والروايات الثقافية للسود. وعدم وجود تمثيل في سياق تطوير

(27) انظر الوثيقتين A/HRC/54/67 وA/HRC/54/67/Corr.1.

(28) المنظمة العالمية للملكية الفكرية، "حقائق وأرقام الويبو حول الملكية الفكرية 2023" (جنيف، 2023).

(29) Jonathan Rothwell, Andre M. Perry and Mike Andrews, “The Black innovators who elevated the United States: reassessing the golden age of invention” (The Brookings Institution, 23 November 2020).

(30) Zippia, “Inventor demographics and statistics in the US”, 5 April 2024, available at https://www.zippia.com/inventor-jobs/demographics/.

(31) انظر https://www.pewresearch.org/social-trends/fact-sheet/facts-about-the-us-black-population/.

التكنولوجيات الرقمية يعني أن الفروق الثقافية والاحتياجات الخاصة بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي تُتجاهل في كثير من الأحيان. ويتجلى هذا الاستبعاد بشكل خاص في خوارزميات التوصية بالمحتوى الموجودة على وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات البث، والتي قد لا تروج للمحتوى الذي تنشئه مجتمعات السود أو ذي الصلة بهم. ولا بد من تنفيذ سياسات وممارسات تعزز الشمول والتمثيل المجديين في صناعة التكنولوجيا لضمان قدرة التكنولوجيات الرقمية على خدمة الاحتياجات الثقافية المتنوعة لكافة المجتمعات.

51- وتنطوي الرقمنة على إمكانية الجمع بين أشخاص متنوعين لبناء علاقات قوية من خلال أشكال مختلفة من التعبير الفني. وتشير مجموعة متزايدة من البحوث إلى قيمة مبادرات التنمية المجتمعية القائمة على الفنون والرياضة والمشاريع الهادفة التي تركز على تنمية الشباب التحويلية والتي تُنظَّم بالتعاون مع الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وتهدف إلى دعم الناس في استكشاف هوياتهم والتعبير عن أنفسهم وتنمية شعورهم بالقدرة على الفعل. وأصبحت قيمة الفنون في مفاوضة الهويات (renegotiating identities) تلقى اعترافاً في أوساط الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وقد لاحظ الباحثون أن الموسيقى يمكن أن توفر "وسيلة قوية لتمثيل الهوية وتأكيد الاختلاف الثقافي"[32]. فعلى سبيل المثال، تناول بعض الباحثين الكيفية التي بادر بها شباب الشتات الأفريقي في أستراليا بابتكار واستخدام فن الهيب هوب لتطوير وبث صوتهم السياسي بغرض التعبير عن مقاومتهم لخطاب التنميط العرقي، وإدامة شعورهم بالفعالية، ومواجهة القوالب النمطية، والتعبير عن حق تقرير المصير. إلا أنه ما زالت هناك فجوة معرفية قائمة، والرقمنة لا تُستخدم دائماً لصالح الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وما زال الوصول غير المحدود إلى الملكية الفكرية للغير مصدر قلق كبير للفنانين المنحدرين من أصل أفريقي، الذين يمكن أن يستولي آخرون على أفكارهم وثقافتهم في الفضاءات الرقمية وأن يستغلوها لتحقيق الربح.

واو- نظم الرقابة التنظيمية الحالية والناشئة

52- يلاحظ الفريق العامل التنوع في التدابير والمبادرات التي يجري تنفيذها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة الشواغل المعنوية والأخلاقية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

53- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أصدرت إدارة الأغذية والعقاقير الأمريكية توجيها وسَّع بشكل كبير من نطاق الأدوات التي تخطط لتنظيمها. ويجسد هذه التوجيه اعترافاً متزايداً بضرورة بذل المزيد من الجهود لمكافحة التحيز وتعزيز المساواة في ظل تزايد عدد أدوات الذكاء الاصطناعي والخوارزميات وتزايد استخدامها[33]. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وقَّع رئيس الولايات المتحدة الأمر التنفيذي بشأن تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه بشكل آمن ومأمون وموثوق، الذي وضع مبادئ للإدارات والوكالات التنفيذية، وشدد على ضرورة امتثال الذكاء الاصطناعي لجميع القوانين الفيدرالية وأن تكون سياسات الذكاء الاصطناعي متسقة مع النهوض "بالمساواة والحقوق المدنية". وفي الأمر التنفيذي، أعرب الرئيس عن قلقه بشأن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لتعميق التمييز والتحيز. وذكر أن نظم الذكاء الاصطناعي التي تُنشَر بشكل غير مسؤول "كررت وكثفت أوجه عدم المساواة القائمة، وتسببت في أنواع جديدة من التمييز الضار، وأدت إلى تفاقم الأضرار الإلكترونية والمادية".

(32) Liesbeth de Block and David Buckingham, *Global Children, Global Media: Migration, Media and Childhood* (Palgrave Macmillan, 2007).

(33) Food and Drug Administration, "Clinical decision support software: guidance for industry and Food and Drug Administration staff", 28 September 2022, available at https://www.fda.gov/media/109618/download.

54- وذكرت البرازيل أنها اعتمدت، في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وهو اليوم الوطني للاحتفال بذكرى قائد المقاومة "زومبي" والتوعية بكفاح السود، مرسوماً بإنشاء فريق عمل مشترك بين الوزارات لصياغة خطة وطنية لمكافحة العنصرية في مجال الاتصالات[34]. ويهدف الفريق العامل المشترك بين الوزارات إلى اقتراح تدابير لتعزيز الحقوق ومكافحة العنصرية في خدمات الاتصالات الرقمية، وتقوية وسائل الإعلام الخاصة بالسود ودعمها. وفي إطار الفريق العامل المشترك بين الوزارات، أتاحت وزارة المساواة العرقية والأمانة العامة للتواصل الاجتماعي مكتبة إلكترونية للموارد في مجال التكنولوجيا الرقمية والعدالة العرقية[35].

55- وفي كولومبيا، شرعت وزارة الثقافات والفنون والمعارف في النظر في بروتوكولات متعلقة بالاستخدام الأخلاقي والديمقراطي للذكاء الاصطناعي داخل الوزارة، بهدف ضمان الحقوق الاجتماعية والثقافية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والجماعات العرقية الأخرى. وفي مجال التعليم، تعمل الوزارة وجامعة روزاريو الوطنية معاً لفهم قضية الثقافة والذكاء الاصطناعي بشكل أفضل وزيادة الوعي بها.

56- وشددت إكوادور على أثر الذكاء الاصطناعي والرقمنة والتكنولوجيات الجديدة والناشئة على الحقوق الأساسية والجماعية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والخطر المحتمل الذي تشكله هذه الأدوات على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وفي حزيران/يونيه 2024، سجلت الجمعية الوطنية تقديم مشروع قانون أساسي لتنظيم وتعزيز الذكاء الاصطناعي في إكوادور. وكانت إكوادور قد حثت السلطة التشريعية والمؤسسات العامة والرقابية على صياغة قواعد وأنظمة بشأن تطوير وتوفير وتسويق واستخدام الذكاء الاصطناعي والرقمنة والتكنولوجيات الجديدة والناشئة على أساس حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب والأفراد من الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

57- وذكرت إسبانيا أن قانونها رقم 2022/15 يتناول المساواة في المعاملة وعدم التمييز في مجال الذكاء الاصطناعي ونظم اتخاذ القرار المؤتمتة. وعلاوة على ذلك، يكفل الإطار الاستراتيجي للمواطنة والإدماج ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب (2023-2027) تكافؤ الفرص في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

58- وفي 22 أيلول/سبتمبر 2021، نشرت المملكة المتحدة استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي التي تمتد لمدة 10 سنوات[36]. وقد انخرطت الحكومة منذ ذلك الحين في مشاورات عامة مع المنظمين بخصوص الوثيقة السياساتية الصادرة في آذار/مارس 2023 بعنوان White Paper of March 2023 بشأن تنظيم الذكاء الاصطناعي، التي اقترحت فيها الحكومة إطار عمل من خمسة مبادئ طوعية لتوجيه تصميم الذكاء الاصطناعي المسؤول وتطويره واستخدامه. وفي يومي 1 و2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، استضافت الحكومة مؤتمر القمة المعني بسلامة الذكاء الاصطناعي، الذي تمخض عن إصدار إعلان بلِتشْلي (Bletchley Declaration)، وهو اتفاق بين 28 بلداً والاتحاد الأوروبي بشأن التعاون وتقاسم المسؤولية للتخفيف من مخاطر الذكاء الاصطناعي.

(34) انظر (in Portuguese) https://www.planalto.gov.br/ccivil_03/_ato2023-2026/2023/decreto/d11787.htm.

(35) انظر https://www.gov.br/igualdaderacial/pt-br/assuntos/gti-comunicacao-antirracista/biblioteca (in Portuguese).

(36) انظر https://assets.publishing.service.gov.uk/media/614db4d1e90e077a2cbdf3c4/National_AI_Strategy_-_PDF_version.pdf.

59- ويهدف الاتحاد الأفريقي إلى تسخير الإمكانات الثورية للذكاء الاصطناعي في تحقيق تطلعات التنمية الطويلة الأجل الواردة في خطته لعام 2063، مع الاعتراف بمخاطر الذكاء الاصطناعي وضرورة أن يكون تطوير الذكاء الاصطناعي في القارة بقيادة أفريقيا ومتمحوراً حول الناس وشاملاً للجميع وأن يلبي الاحتياجات الخاصة للأفارقة، في مجالات من بينها التعليم والرعاية الصحية والزراعة والبنية التحتية والسلام والأمن والحكم الرشيد. وتحقيقاً لهذه الغاية، قام الوزراء المسؤولون عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في 13 حزيران/يونيه 2024، بإقرار استراتيجية الذكاء الاصطناعي القارية والتعاهد الرقمي الأفريقي[37] في الدورة الاستثنائية الثانية للجنة الفنية المتخصصة المعنية بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التابعة للاتحاد الأفريقي.

60- وتمثل اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون صكاً دولياً ملزماً قانوناً. وقد اعتمدتها لجنة وزراء مجلس أوروبا في دورتها 133، في 17 أيار/مايو 2024. والغرض من الاتفاقية هو ضمان اتساق نظم الذكاء الاصطناعي، طوال دورات حياتها، مع حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وهي تحدد المبادئ التي يتعين أن تتبعها الدول لضمان كرامة الإنسان واستقلالية الفرد؛ والشفافية والرقابة؛ والمساءلة والمسؤولية؛ والمساواة وعدم التمييز؛ والخصوصية وحماية البيانات الشخصية؛ والموثوقية؛ والابتكار الآمن.

61- وقد بدأ نفاذ الإطار التنظيمي للذكاء الاصطناعي الخاص بالاتحاد الأوروبي، المعروف باسم قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، في 1 آب/أغسطس 2024 [38]. ويوائم القانون بين القواعد المتعلقة بالتطوير والاستخدام المسؤولين للذكاء الاصطناعي داخل الاتحاد الأوروبي، التي تشمل التزامات الشفافية في مجال الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة والوسم الإلزامي للصور وأشكال المحتوى الصوتي أو المرئي الاصطناعية أو المتلاعب بها، وحظر استخدام نظم تحديد الهوية البيومترية بواسطة أجهزة إنفاذ القانون. والغرض من القانون هو ضمان السلامة والامتثال للحقوق الأساسية والديمقراطية مع تعزيز الابتكار في الوقت نفسه.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

62- **تُعد الرقمنة والذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي، محايدين في جوهرهما. وأصبح التحيز، ومن ثم، التحامل والتمييز وانتهاك القواعد والمعايير الأخلاقية وحقوق الإنسان المقبولة، يتسرب إلى الرقمنة والذكاء الاصطناعي من خلال الاستخدام والاستغلال وإساءة الاستخدام البشري. وبالنظر إلى أن الرقمنة والذكاء الاصطناعي لهما تأثير تراكمي ومركب ومضاعف، فإن تأثيرهما يتضخم ويتعمق ويتسع ويتشابك، سواء كان إيجابياً أم سلبياً، بطرق أكثر تعقيداً. وتبيّن البحوث أن الناس يمكن أن يُبقوا، دون وعي، على تحيزات مكتسبة من الذكاء الاصطناعي وأن يوظفوا تلك التحيزات في عملية صنع القرار، مما يسفر عن أحكام متحيزة ونتائج تمييزية[39]، إذا تُركت**

(37) انظر https://au.int/sites/default/files/pressreleases/43871-pr-Ministerial_PR_-_STC-CICT1.pdf.

(38) Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council of the European Union of 13 June 2024.

(39) Ivana Bartoletti and Raphaële Xenidis, *Study on the Impact of Artificial Intelligence Systems, Their Potential for Promoting Equality, Including Gender Equality, and the Risks They May Cause in relation to Non-Discrimination* (Strasbourg, Council of Europe, 2023).

تلك التحيزات دون رادع. وفي المقابل، إذا كان التحيز نحو العدل والإنصـــاف، فإن المنفعة تزداد قوة ما لم تحجبها قوى ضـــارة. وتنطبق هذه المبادئ على التعليم والتوظيف والتمكين الاقتصـــادي وفي مجالات أو جوانب أخرى من حياة الإنسان. ولذلك، فإن الحل الأساسي هو أن نضمن، منذ البداية، في أدنى درجات أي عملية رقمنة و/أو ذكاء اصـــطناعي، أن يكون هناك جهد واعٍ للعمل من أجل المنفعة وليس الضرر، مع إدراك أنه بمجرد تدخل الفعل البشري، سيكون هناك تحيز.

63- وفي مجالات الرعاية الصحية والإسكان والتوظيف والتعليم، كانت البيانات المستخدمة كدليل لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي متحيزة ضد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وحدث ذلك أولاً من خلال تجسيدها بشكل غير متناسب لخصائص ديمغرافية محددة، وثانياً، من خلال وجود افتراضات أو قوالب نمطية معينة عن جماعات مختلفة مضـــمنة في البيانات. وهذا يعني أن نماذج الذكاء الاصطناعي غالباً ما تكرر وتديم نفس أوجه عدم المساواة الموجودة في السياقين الاجتماعي السياسي والاجتماعي الثقافي اللذين تُطوَّر فيهما. والبيانات الخاطئة أو غير الصحيحة ليست المشكلة الوحيدة في استخدام البيانات الضخمة في القرارات الاجتماعية الاقتصادية. فإن استخدام البيانات الضخمة والخوارزميات في سياق الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والتوظيف والحصول على الخدمات، وفي الحصـــول على الحقوق الثقافية، ينطوي على إمكانية تكرار أنماط التمييز القائمة، أو توريث التحيزات التي كان صانعو القرار السابقون يمارسونها، أو ببساطة تجسيد التحيزات المنتشرة في المجتمع.

64- ومن خلال عدسة التمييز العنصري، يتضح بجلاء أن الفضاء الرقمي كثيراً ما يُساء فهمه على أنه منفصل عن التحديات الموجودة خارج الإنترنت. إلا أن أي خطة للتحول الرقمي لا تأخذ حقوق الإنسان في الاعتبار لن تحقق تغييراً حقيقياً للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. فالتكنولوجيا التي تبدو محايدة لها آثار على حقوق الإنســـان. وعند وضـــع لوائح تنظيمية للتكنولوجيات الجديدة، من الأهمية بمكان أن تفي الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنســـان. وعلى الرغم من أهمية الأخلاقيات في التحول الرقمي، فإنها لا تفرض التزامات على الدول. لذلك لا بد من مداومة التركيز على التزامات الدول بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنســـان من أجل إعمال الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

65- ومع تزايد انتشـــار اســـتخدام الرقمنة والذكاء الاصـــطناعي على نطاق واســـع في المجتمع، ســـيتعين على الحكومات والمعلمين وأرباب العمل والمواطنين بشـــكل عام أن يولوا المزيد من الاهتمام لطبيعة وجودة التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة.

66- والرقمنة والذكاء الاصـــطناعي لن يؤثرا على جميع المجتمعات أو جميع قطاعات المجتمع أو جميع طبقات المجتمع بدرجة متساوية. فالمتغيرات المعروفة المتمثلة في مستوى التعليم ومستوى الفقر، والعوامل الديمغرافية مثل العرق والنوع الجنساني، وطبيعة الوظائف، كلها تؤثر على ذلك الأثر.

67- ويجب أن تُتناوَل، على الصـــعيدين الوطني والدولي، القضـــايا الأســـاســـية المتعلقة بالطاقة المســـتقرة والنظيفة، والمســـتويات الفردية والمجتمعية للإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والمهارات والكفاءات الرقمية، وجاهزية القيادة الوطنية والدولية في جميع القطاعات، وملاءمة التشـــريعات والســـياســـات فيما يتعلق بتسخير الرقمنة والذكاء الاصطناعي للصالح العام.

68- وما زالت الأطر التنظيمية الدولية والوطنية، أي الاتفاقيات والتشريعات والسياسات والإجراءات الإدارية، لا تعالج بشكل كافٍ الوضع الحالي للرقمنة والذكاء الاصطناعي. وعلاوة على ذلك، فإنه بدون عمل اســـتثمارات كبيرة تركز على ســـد الفجوات، ســـتظل الرقابة التنظيمية اللازمة للرقمنة والذكاء الاصطناعي ورصد تأثيرهما، متخلفة عن الركب، على حساب الفئات المحرومة تقليدياً.

69- والخطاب العام حول الرقمنة والذكاء الاصطناعي والجدال والنقاش الدائر بشأنهما لا يواكبون انتشار الرقمنة والذكاء الاصطناعي ونطاقهما وأثرهما. وبالمثل، فإن التعليم على جميع المستويات، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى التعليم ما بعد الثانوي، لا ينقل المعارف اللازمة للتعامل بشكل أخلاقي ومنصف مع الدور الذي تؤديه الرقمنة والذكاء الاصطناعي بالفعل وسيستمران في أدائه في جميع جوانب الحياة اليومية. ولذلك، حتى في أوساط الموظفين الحكوميين، يقل مستوى المعرفة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي بدرجة كبيرة عما هو لازم للحكومات حتى تضطلع بدورها في الحوكمة. وتتسبب المستويات المحدودة من المعارف والمهارات والكفاءات الرقمية في مجتمعات كثيرة في تعريض العديد من جوانب الحياة اليومية للتغلغل غير المخطط وغير المحكوم للرقمنة والذكاء الاصطناعي.

70- ومع استمرار اتساع نطاق الرقمنة والذكاء الاصطناعي وانتشارهما وآثارهما، يوجد إجماع متزايد على أن البشر يجب أن يظلوا متولين قيادة هذه التكنولوجيات ومسيطرين عليها. ويجب مداومة هذه السيطرة على أعلى المستويات الفوقية، لما فيه خير البشرية، وفي كل قطاع، وعلى كل مستوى، وفي كل منظمة وفي كل وظيفة، لما هو في صالح رفاهية الفرد والمجتمع ويمنع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل شخص.

71- ويجب أن يولى اهتمام خاص للقضايا والشواغل الناشئة والمتطورة، مثل ما إذا كانت الروبوتات ينبغي أن تحظى بهويات قانونية وأن تُشمل بالحماية، وللتحديات القانونية والأخلاقية التي ستولدها الرقمنة والذكاء الاصطناعي. ويجب أيضاً أن يولى اهتمام لكيفية استخدام الفوائد المحتملة للرقمنة والذكاء الاصطناعي واستخدامها بشكل أخلاقي ومنصف لمعالجة بعض التحديات الدائمة التي لازمت الجنس البشري، وتقليص الفجوة بين الذين لديهم إمكانيات والذين يفتقرون إليها، ومنع واحتواء وتخفيف التحديات الناشئة والمتطورة في مجالي العدالة البيئية والعدالة الرقمية.

72- وفي نهاية المطاف، تتطلب هذه التحديات قدراً أكبر من الاهتمام الموجَّه والاستثمار نحو الذين يواجهون خطر التخلف عن الركب، في مجالات الحوكمة والتعليم والعدالة، باعتبارها أولويات إنسانية. وللتخفيف من حدة هذه المخاوف، يجب أن تكون التكنولوجيا المنتَجَة قادرة على العمل في إطار حقائق اجتماعية معقدة، وهو ما يستلزم فهم السياقات القانونية والأخلاقية والاجتماعية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإدماج المزيد من المنظورات المتنوعة في قطاع التكنولوجيا.

73- وقد أظهرت البحوث بشأن الذكاء الاصطناعي أن هناك اتفاقاً واسعاً على المضمون الأساسي للمبادئ الأخلاقية التي ينبغي أن تُطبَّق على نظم الذكاء الاصطناعي. والمبدأ الأول، وهو مبدأ الشفافية، يمكن أن يُفسَّر على نطاق واسع بأنه يشمل قابلية نظام الذكاء الاصطناعي للشرح والتفسير؛ وبعبارة أخرى، إمكانية أن يفهم أي شخص كيف يعمل النظام وكيف ينتج نتائجه. والمبدأ الثاني، وهو مبدأ العدالة والإنصاف، يشمل عدم التمييز والحياد والاتساق واحترام التنوع والتعددية. وهو يستلزم كذلك أن يتاح للشخص موضوع عمليات أي نظام ذكاء اصطناعي خيار الطعن في النتائج، مع إمكانية الانتصاف وجبر الضرر. والمبدأ الثالث، وهو مبدأ المسؤولية، يشمل اشتراط أن يكون الإنسان مسؤولاً عن أي قرار يؤثر على حقوق الأفراد وحرياتهم، مع تحديد المساءلة والمسؤولية القانونية عن تلك القرارات. وتبعاً لذلك، يرتبط هذا المبدأ ارتباطاً وثيقاً بمبدأ العدالة والإنصاف. والمبدأ الرابع، وهو مبدأ السلامة والأمن، يفترض أن نظم الذكاء الاصطناعي ينبغي أن تكون فعالة، وينبغي أن تكون آمنة ضد التدخل الخارجي، وينبغي أن تتضمن ضمانات لمنع القيام بأفعال غير مقصودة، وفقاً لمبدأ الاحتياط. والمبدأ الخامس هو الخصوصية. وعلى الرغم من أن احترام حقوق الإنسان بشكل عام يمكن اعتباره متأصلاً في مبدأي "العدالة والإنصاف" و"السلامة والأمن"، فإن الحق في الخصوصية مهم بشكل خاص حيثما يعكف نظام الذكاء الاصطناعي على معالجة بيانات شخصية أو خاصة.

باء - التوصيات

74- **يجب على الدول أن تذكي الوعي العام بالرقمنة والذكاء الاصطناعي، بما يضمن وجود مستوى أساسي من الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية لدى 87 في المائة على الأقل من السكان، بما يتماشى مع المعدل العالمي لإلمام الكبار بالقراءة والكتابة.**

75- **يجب على الدول أن تستثمر في التعليم العام في مجال الرقمنة، والذكاء الاصطناعي، والحوكمة الإلكترونية، والتعلم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، والمالية الإلكترونية، والتطبيقات الإلكترونية المتنوعة، مما يجعل الإنترنت متاحة ومتوافرة للجميع.**

76- **يجب على الدول أن توفر إمكانية الوصول إلى الإنترنت، والأجهزة التكنولوجية، ومصادر الطاقة المستقرة والنظيفة، والتعلم مدى الحياة، للجميع بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.**

77- **يجب على الدول أن تستثمر بشكل أكثر إنصافاً في التعليم، ولا سيما التعليم الحاسوبي والإلمام بالتكنولوجيا والمهارات الرقمية على جميع المستويات، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى التعليم ما بعد الثانوي، وإدماج فهم الرقمنة واستخدام الذكاء الاصطناعي في جميع التخصصات وجميع مجالات الحياة، حيث إن البحوث تُظهر أن العائد على الاستثمار في التعليم مرتفع نسبياً، باعتباره منفعة عامة وخاصة.**

78- **يجب على الدول أن تستثمر بكثافة في تدريب المعلمين من جميع المستويات، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد التعليم الثانوي، في المجالات الأكاديمية والمهنية والفنية، وتحويل قدرتهم على استخدام وتطبيق التكنولوجيا بأنفسهم وتعليم طلابهم استخدام وتطبيق التكنولوجيا بشكل أساسي في أنشطتهم التعليمية والاعتيادية.**

79- **يجب على الدول أن تضفي طابعاً مؤسسياً على الأطر التشريعية والسياساتية، المستنيرة بالمبادئ الأخلاقية والالتزام بالعدالة والمساواة والإنصاف، لتنظيم استخدام الرقمنة والذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي والجيل التالي من التكنولوجيات، وفرض جزاءات فعالة على عدم الامتثال ووضع مبادرات للتخفيف من أي ضرر تسببه الكيانات غير الممتثلة والتعويض عنه.**

80- **يجب على الدول أن تدعم الاعتراف بأثر العرق والتحيز العرقي والتمييز العنصري في الرقمنة وفي استخدام الذكاء الاصطناعي واستغلاله وإساءة استخدامه، من خلال دعم البحوث المتعلقة بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.**

81- **يجب على الدول أن تضمن إخضاع الرقمنة واستخدام الذكاء الاصطناعي للتنظيم والإشراف وتيسيرهما بشكل مستمر، وأن يظلا خاضعين للرقابة البشرية.**

82- **يجب على الدول أن تيسر وتحفز إدماج الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في قطاعات التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التوظيف والأعمال المصرفية والمالية والتأمين، التي تتسم بالتقدم الرقمي، بما يضمن عكس مسار الفجوة القائمة بدلاً من توسيعها وتعميقها وإطالة أمدها، وتيسير تعزيز الابتكار والبحث والتطوير لصالح الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وبواسطتهم.**

83- **ينبغي للدول أن تدعم البحوث بشأن الحاجة الملحة والمستمرة إلى وضع معايير قانونية تضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي وبطريقة تحمي حقوق الإنسان وتعززها وتفي بها، على سبيل المثال في قطاع العدالة والقطاعات ذات الصلة.**

84- **يحث الفريق العامل الدول على إشراك الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في عمليات صنع القرار، والدعوة إلى التجاوب الثقافي من خلال وضع أطر مشتركة بين الثقافات تعزز الكرامة العرقية والثقافية لضمان إيجاد خبرات أكثر شمولاً للجميع، والتصدي للتمييز العنصري بشكل مباشر وعلى وجه السرعة.**

85- **يحث الفريق العامل الدول على ضمان قيام جميع الجهات الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية، التي تركز على الفنون والرياضة وأشكال التعبير الثقافي، بإدماج مبادئ حقوق الإنسان في أنشطة التحول الرقمي.**

86- **ينبغي للدول أن تضع مبادئ توجيهية تنظيمية تشترط تضمين نماذج التعرُّف على الأشخاص من سِمات وجوههم وسائر نماذج الذكاء الاصطناعي وتعلم اللغات اختباراً للتحيز العرقي، ونشر النتائج لزيادة الشفافية والمساءلة في قطاعات إنفاذ القانون والقطاعات الاقتصادية وجميع القطاعات الأخرى التي تستخدم هذه التكنولوجيات.**

87- **ينبغي للدول أن تدرج الاعتبارات الأخلاقية، لا سيما تلك التي تأخذ في الحسبان البيانات والتدابير المتعلقة بالصحة والسكن والأمن الغذائي، في السياسات والممارسات التنظيمية.**

88- **ينبغي للدول أن تضمن التمويل والدعم الكافيين للهيئات الرقابية لرصد وتقييم تنفيذ التشريعات واللوائح التنظيمية والمعايير التي تحكم استخدام الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، وفرض جزاءات في حالة حدوث انتهاكات.**